الأمم المتحدة
A/HRC/57/8/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
11 July 2024
Arabic
Original: Spanish

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والخمسون
9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

أوروغواي

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات والتزاماتُها الطوعية وردودُها

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

1- تقدم أوروغواي موقفها من التوصيات الـ 274 التي تلقتها خلال جلسة التحاور المعقودة في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل التي أجريت في 1 أيار/مايو 2024 في جنيف، سويسرا.

2- ودرســـت أوروغواي جميع التوصـــيات المقدمة، وفقاً لأحكام الفقرتين 27 و32 من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 16 من مرفق قرار المجلس 21/16.

3- وإجمالاً، قبلت أوروغواي 260 توصية وأحاطت علماً بـ 14 توصية من بين 274 توصية تلقتها.

4- وتتمثل الممارسة المعتادة لأوروغواي في قبول جميع التوصيات الواردة، بيد أنها اكتفت، في هذه الحالة، بأن تحيط علماً ببعض التوصـــيات، لأن تنفيذها ســـيتســـبب في تقويض الحقوق التي تعترف بها وتحميها وتصونها الدولة فعلاً، وهو ما سيضر بمبادئ التدرج وعدم التراجع التي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكانت أوروغواي من أشد المدافعين عنها.

5- وترد أدناه توضيحات بشأن توصيات محددة ومعلومات بشأن أخرى.

125-1، 125-2، 125-3، 125-4.

أُحيط بها علماً.

واصلت أوروغواي، تماشياً مع التزاماتها خلال الجولات السابقة من الاستعراض الدوري الشامل، دراسة شروط تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام 1989 (رقم 169) على الصعيد الوطني.

125-5، 125-6، 125-7.

قُبلت.

منذ عام 2020، تنظر لجنة قانون العمل والضمان الاجتماعي بمجلس النواب في مشروع قانون يحظر التمييز على أساس السن ويكفل المساواة في الوصول إلى سوق العمل[1]. ومنذ آذار/مارس 2024، لا تزال لجنة الرياضة بمجلس النواب تنظر في مشروع قانون بشأن تدابير القضاء على الكراهية والعنصرية وكراهية الأجانب والتعصب في الرياضة.

125-8، 125-22.

قُبلتا. قيد التنفيذ.

بهدف تعزيز الآلية، سيستمر العمل على إشراك مؤسسات وطنية وحكومات إقليمية جديدة وعلى تقييم أدوات الحاسوب التي ستسمح بمتابعة تنفيذ التوصيات والتشاور بشأن حالتها.

125-9

قُبلت. قيد التنفيذ

125-10، 125-11، 125-12، 125-13، 125-14.

قُبلت.

125-15، 125-16، 125-17، 125-18، 125-19، 125-20.

قُبلت. قيد التنفيذ

21-125

قُبلت. قيد التنفيذ

عدَّل القانون رقم 20-212[2] الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 المادة 81، لتنص على رفع عدد الموظفين الذين يجوز طلب انتدابهم إلى 20 موظفاً.

23-125، 24-125، 25-125، 26-125، 27-125، 28-125، 30-125، 33-125، 35-125، 36-125، 37-125، 38-125، 39-125، 44-125، 45-125، 46-125.

قُبلت.

عَدّل القانون رقم 20-212 لعام 2023 بشأن المساءلة عدة مواد من القانون رقم 17-817 لعام 2004، بما في ذلك المادة 5(ز) التي تخول اللجنة الفخرية لمناهضة العنصرية وكراهية الأجانب وجميع أشكال التمييز الأخرى العمل بحكم المنصب[3].

29-125، 31-125، 32-125، 34-125، 40-125، 41-125، 42-125، 43-125، 47-125، 48-125، 49-125، 50-125، 51-125، 52-125، 53-125، 54-125، 55-125.

قُبلت. قيد التنفيذ

56-125، 57-125، 58-125، 59-125، 60-125، 61-125، 62-125، 63-125، 64-125، 65-125، 66-125، 67-125، 68-125، 69-125، 70-125، 71-125، 72-125، 73-125، 74-125، 75-125، 76-125، 77-125، 78-125، 79-125، 80-125، 81-125، 82-125، 83-125، 84-125، 85-125.

قُبلت. قيد التنفيذ

يُعتزم إنشاء أول وحدة احتجاز تضم زنزانات مخصصة للنساء المتحوّلات جنسياً بحلول أواخر عام 2024.

وبالاشتراك مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبرنامج التعاون بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، يُعتزم تصميم برنامج لإيواء متعاطي المخدرات في أحد المركبات السجنية في البلد، وتصميم خطة وطنية لمكافحة تعاطي المخدرات في الأماكن الاحتجازية وغير الاحتجازية.

86-125، 87-125، 88-125، 89-125، 90-125، 91-125، 92-125.

قُبلت.

على الرغم من عدم إدراج أوروغواي التعذيب كجريمة منفصلة في القانون الجنائي، أُدرجت جريمة التعذيب في التشريعات الوطنية من خلال الموافقة على القانون رقم 18-026 بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لمكافحة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

93-125، 94-125.

قُبلتا. قيد التنفيذ

ينص القانون رقم 18-315 بشأن إجراءات الشرطة على وجوب معاملة جميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى خدمات الشرطة معاملة مهذّبة ومؤدّبة ومحترمة، دون أي نوع من أنواع التمييز على أساس السن أو الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيره من الأوضاع. ويمكن، من خلال القنوات المتاحة للمواطنين بشكل آمن، الإبلاغ عن أي ممارسة للشرطة تخالف المعايير المحددة.

وتضطلع مديرية الشؤون الداخلية لدى وزارة الداخلية بمراقبة جميع جوانب سير عمل مراكز الشرطة، وهي تملك قنوات للإبلاغ عن ممارسات الشرطة الضارة.

وتبذل المديرية الوطنية لتعليم الشرطة جهوداً لضمان استرشاد ضباط الشرطة المتخرجين بنهج حقوق الإنسان.

وتوفر المديرية الوطنية للسياسات الجنسانية لدى وزارة الداخلية التدريب وتُعزِّز التطوير المهني لموظفي الخدمة المدنية في مجالات النوع الاجتماعي والتنوع والاعتبارات الإثنية والعرقية والاتجار بالبشر، من منظور حقوق الإنسان.

.95-125

قُبلت.

96-125

قُبلت. قيد التنفيذ

.104-125، 103-125، 102-125، 101-125، 100-125، 99-125، 98-125

قُبلت. قيد التنفيذ.

97-125

أُحيط بها علماً.

يُظهر تعزيز الإطار التنظيمي وتنفيذ تدابير محددة في السنوات الأخيرة التزام الدولة بمكافحة الإفلات من العقاب. والبحث عن الأشخاص المختفين وعرض المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت خلال فترة الديكتاتورية على القضاء هي سياسة ثابتة للدولة.

.111-125، 109-125، 107-125

قُبلت.

.112-125، 110-125، 108-125، 106-125، 105-125

أُحيط بها علماً.

تتمتع أوروغواي بإطار تنظيمي متين يحمي ويضمن الممارسة الفعالة لحرية التعبير والرأي والصحافة. وتضمن سيادة القانون وإجراءات الفصل الصارم بين السلطات التحقيق في الشكاوى باستخدام الآليات القانونية القائمة وباعتماد استقلالية مؤسسية تامة. ولا يوجد في أوروغواي أشخاص محرومون من الحرية بسبب ممارستهم للحقوق المذكورة أعلاه.

113-125

أُحيط بها علماً.

يعترف دستور أوروغواي بالحريات الفردية للضمير والتعبير والعبادة (المواد 5 و7 و29 و54)[4]. ويرد التعريف القانوني الدقيق للاستكاف الضميري في القانون رقم 18473 (المادة 9)[5] بشأن *التوجيهات الاستباقية المتعلقة بالعلاجات والإجراءات الطبية التي تطيل الحياة في الحالات المستعصية*، والقانون رقم 18987 (المادة 11) بشأن الإنهاء الطوعي للحمل[6].

114-125

قُبلت.

منذ عام 1918، تنص المادة 5 من الدستور على ما يلي: *"هناك حرية عبادة كاملة في أوروغواي. ولا يوجد دين تدعمه الدولة."* وبناءً على ذلك، هناك حرية دينية تحميها الدولة؛ وممارسة هذا الحق قرار فردي وينحصر في المجال الخاص.

115-125، 116-125.

قُبلت.

117-125

أُحيط بها علماً.

118-125، 232-125.

قُبلت.

على نحو ما ورد في تقارير قطرية سابقة، تؤدي الأسرة، أياً كان تكوينها، دوراً مركزياً مهماً في ضمان رفاهية جميع أفرادها، الذين هم أصحاب حقوق وفقاً للقانون الدولي. ويتطلب المفهوم المتعدد الأبعاد للأسرة صياغة سياسات عامة تعكس تنوع الترتيبات الأسرية الموجودة.

119-125، 120-125، 121-125، 122-125، 123-125، 124-125، 125-125- 126-125.

قُبلت. قيد التنفيذ.

127-125، 128-125.

قُبلت.

129-125، 130-125، 131-125، 132-125.

قُبلت.

تعكف لجنة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين بمجلس الشيوخ على دراسة مشروع قانون يعتبر مسألة الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالفجوة في الأجور بين الجنسين وتنظيمها وإضفاء الشفافية عليها أمراً ذا أهمية وطنية. ووافق مجلس النواب على مشروع القانون هذا[7].

133-125

قُبلت.

134-125.

قُبلت. قيد التنفيذ

135-125، 136-125، 137-125، 138-125.

قُبلت.

139-125، 140-125، 141-125.

قُبلت. قيد التنفيذ.

142-125، 143-125، 144-125، 145-125، 146-125، 147-125، 148-125، 149-125، 150-125، 151-125، 152-125.

قُبلت.

153-125

أُحيط بها علماً.

لأنه يجري حالياً مناقشة مشروع قانون حول هذا الموضوع في البرلمان، فلن يكون من المناسب اتخاذ موقف في هذا الصدد الآن.

154-125

أُحيط بها علماً.

تكفل الدولة وتعزز الممارسة الكاملة للحقوق الجنسية والإنجابية لجميع السكان.

وينص القانون رقم 18-987 بشأن الإنهاء الطوعي للحمل على ضمانات تسمح للمرأة بإنفاذ حقوقها ويضع معايير للسلوك تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وشؤون الصحة والصحة الجنسية والإنجابية، وتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والتوصيات المقدمة بموجب اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه.

وينص القانون المذكور أعلاه على الممارسة الكاملة للحق في الإنهاء الطوعي للحمل، وعلى عدم تجريم الإجهاض ويسمح بالاستكاف الضميري وفقاً لعلمانية الدولة المنصوص عليها في المادة 5 من الدستور.

155-125، 156-125، 157-125، 158-125، 159-125، 160-125.

قُبلت. قيد التنفيذ

161،126، 162-125، 163-125.

قُبلت. قيد التنفيذ

تقوم أوروغواي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والفريق العامل التابع للجنة الاستشارية التقنية لحماية البيئة[8]، بإعداد خارطة طريق لخطة تنفيذ اتفاقية إسكازو، التي كانت موضع تشاور عام في نيسان/أبريل 2024[9].

164-125.

قُبلت. قيد التنفيذ

125.165, 125.166, 125.167, 125.168, 125.169, 125.170, 125.171, 125.172, 125.173, 125.174, 125.175, 125.176, 125.177, 125.178, 125.179, 125.180, 125.181, 125.182.

قُبلت.

183-125، 184-125، 185-125، 186-125، 187-125، 188-125، 189-125، 190-125، 191-125، 192-125، 193-125، 194-125، 195-125، 196-125، 197-125، 198-125، 199-125، 200-125، 201-125، 202-125، 203-125، 204-125، 205-125، 206-125، 207-125، 208-125، 209-125، 210-125، 211-125، 212-125، 213-125، 214-125، 215-125، 216-125، 217-125، 218-125، 219-125، 220-125، 221-125، 222-125، 223-125، 224-125.

قُبلت. قيد التنفيذ.

وقّعت وزارة الداخلية اتفاقات تعاون دولي مع منظمات شـــتى لتطوير مشـــاريع في هذا المجال تسعى إلى تحقيق أمور منها تعزيز التدريب المهني لضباط الشرطة، وتحديث المبادئ التوجيهية لضباط الشرطة ودعم عمليات التحقيق، وفقاً للقانون رقم 19-580[10].

وأدّى إنشـــاء وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية إلى تعزيز مكافحة الاتجار بالبشـــر في البيئة الرقمية. وتتعاون الوحدة مع مختلف الكيانات والمنصات الدولية، مثل المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين.

واتخذت وزارة الداخلية تدابير لتعزيز آليات التحقيق، من خلال تدريب موظفيها بشـــأن جريمة الاتجار بالأشخاص والجرائم ذات الصلة وتعزيز التنسيق المشترك بين المؤسسات مع الوكالات الوطنية والدولية.

وفي حالات العنف المنزلي، يمكن أن تُعيِّن المحاكم ضابطي شرطة لتوفير الحماية للضحية في منزلها وعملها ومكان تلقيها العلاج الطبي ودراستها.

125-225، 125-226، 125-227، 125-228، 125-229، 125-230، 125-231، 125-233، 125-234، 125-235، 125-236، 125-237.

قُبلت.

125-238، 125-239، 125-240.

قُبلت.

125-241، 125-242، 125-243، 125-244، 125-245، 125-246، 125-247، 125-248، 125-249، 125-250، 125-251، 125-252، 125-253، 125-254.

قُبلت.

منذ أيار/مايو 2004، تنظر لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالسكان والتنمية والإدماج في مشروع قانون يرمي إلى وضع مقياس وطني واحد يحدده الفرع التنفيذي عن طريق مجلس الخبراء الاستشاري المعني بأدوات قياس درجة الإعاقة، وإلى إعلان استخدام هذا المقياس مسألة ذات اهتمام عام[11].

ومنذ حزيران/يونيه 2024، تنظر لجنة مجلس النواب المعنية بحقوق الإنسان في مشروع قانون، حظي بالموافقة المبدئية، لمنح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ولاية الإشراف على تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورصد تنفيذها[12].

125-255، 125-256، 125-257.

قُبلت.

125-258.

قُبلت. نُفِّذت.

125-259.

قُبلت. قيد التنفيذ.

125-260، 125-261.

قُبلت.

125-262، 125-263، 125-264، 125-265، 125-266، 125-267، 125-268، 125-270.

قُبلت. قيد التنفيذ.

125-269، 125-271.

قُبلت.

يتطلب اعتماد الإصـــلاحات وتنفيذها وفقاً لســـيادة القانون وقتاً وحواراً. وقد شـــرعت أوروغواي في البحث عن حلول في ضـــوء الحاجة إلى تكييف الأطر القانونية مع حالات محددة، مثل التمييز بين المواطنة والجنسية في تشريعات أوروغواي.

دُعيت دولة أوروغواي، في ضـــوء التزامها بالبحث عن حلول لهذا الوضـــع، إلى المشـــاركة في جلسة استماع مواضيعية للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في آذار/مارس 2024، وقد أعربت عن استعدادها للمضي قدماً في هذا الصدد.

125-272، 125-273، 125-274.

قُبلت.

Notes

1 https://parlamento.gub.uy/documentosyleyes/ficha-asunto/147402/ficha_completa

2 La INDDHH, conforme su ley de creación de 2008, tiene la posibilidad de solicitar funcionarios de otras dependencias en régimen de pase en comisión. En la ley de creación se permitía la solicitud de hasta 10 funcionarios, en 2019 la modificación realizada al artículo elevó el número a un total de 15 funcionarios y en 2023 la Ley Nº 20.212 de 2023 fue modificado nuevamente el art. 81 elevar el número posible de pases en comisión a 20 funcionarios.
https://www.impo.com.uy/bases/leyes/18446-2008/81

3 https://medios.presidencia.gub.uy/legal/2023/leyes/11/cons_min_806.pdf

4 Constitución de la República https://www.impo.com.uy/bases/constitucion/1967-1967

5 https://www.impo.com.uy/bases/leyes/18473-2009.

6 https://www.impo.com.uy/bases/leyes/18987-2012.

7 https://parlamento.gub.uy/camarasycomisiones/senadores/documentos/documentos-comision/49/1946/0/CON

8 La Comisión Técnica Asesora de la Protección del Medio Ambiente (Cotama) es un espacio asesor, donde participan representantes de todos los ministerios, de la Oficina de Planeamiento y Presupuesto (OPP), del Congreso de Intendentes, la Universidad de la República (Udelar), cámaras empresariales y trabajadores, y diversos actores de las ONG's ambientales del país. Tiene por objetivo profundizar la coordinación interinstitucional y la participación de la sociedad civil en la elaboración de las políticas públicas en materia de ambiente y desarrollo sustentable.
Creada en el artículo 10 de la Ley 16.112 (1990), Decreto 261/993(1993), con modificaciones en el Decreto 303/994, del 28 de junio de 1994.
En 2016 inició un nuevo proceso en el marco de la Cotama, con participación de diversos sectores: Gobierno, sociedad civil, sector privado, academia y gremiales para abordar dos grandes área de trabajo en este espacio asesor de temas ambientales: residuos y biodiversidad, para lo cual se conformaron dos grupos de trabajo.
https://www.gub.uy/ministerio-ambiente/politicas-y-gestion/comision-tecnica-asesora-proteccion-del-medio-ambiente

9 https://www.gub.uy/ministerio-ambiente/sites/ministerio-ambiente/files/2024-03/Resumen_para_GT-COTAMA-Documento%20completo-2024_03_09.pdf.

10 DCAF (Centro de Ginebra para la Gobernanza en el sector de seguridad), UNICEF (Fondo Internacional de Emergencia de las Naciones Unidas para la Infancia), UNFPA (Fondo de población de las Naciones Unidas) BID (Banco Interamericano de Desarrollo).

11 https://parlamento.gub.uy/documentosyleyes/documentos/versiones-taquigraficas/senadores/49/2132/0/PDF.

12 https://parlamento.gub.uy/documentosyleyes/documentos/repartido/representantes/49/1129/0/PDF.